مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600 7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 8 Issue : 3 Year : 2024

المجلد: 8 العدد: 3 السنة: 2024

في هذا العدد:

- السُّنن الإلهيَّة في سورة يونس عليه السلام دراسة لبعض السُّنن وتنزيلها على الواقع والهدايات المستخلصة
  سلوي عبد الرحمن عبدالله العبد
- الانحراف الأخلاقي المتعلّق بالقلب وطرق علاجه في ضوء القرآن الكريم: دراسة موضوعية تحليلية
  أحمد سيد عبد الحافظ دسوقي ، عبد العالي باي زكوب
- حِكَم اقتران اسم الله (اللطيف) باسمه (الخبير) في السياق القرآني: دراسة موضوعية
  سامية عطية الله المعبدي
- الرواة المتكلم فيهم ممن وثقهم الحاكم وصحح أحاديثهم على شرط الشيخين أو أحدهما وما في معنى ذلك، من أول الكتاب حتى الحديث رقم (60):جمعا ودراسة
  أشرف صلاح علي علي ، أشرف زاهر
- أنماط الخطاب الشرعي في مواجهة الاستبداد السياسي– قسم القضاء والسياسة
  ابراهيم الحسون ، مجدي عبد العظيم
- المآخذ المنهجية والعلمية على كتاب التخريج للزنجاني: دراسة نقدية
  صالح سالم أحمد العمري ، عيسى ناصر السيد
- العنف في تربيه الأبناء: دراسة مقارنة من منظور القيم الإسلامية والقيم التربوية الحديثة والاتفاقيات الدولية
  مني فاروق محمد أحمد موسي
- منهج الإمام القرضاوي في تجديد فقه الحدود (الرجم، الردة، شرب الخمر، تارك الصلاة: دراسة تحليلية
  حسن يوسف داري
- دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية في المجتمع
  محمود عبده البزيعي
- الحوار الإسلامي المسيحي وتطوّر علم اللاهوت: يوحنّا الدّمشقي نموذجا
  سحر ناصر اليامي
- المسائل العقدية المتعلقة ببعض أصناف أهل الكتاب سلما وحرب
  محمد نعيم خان بن أحمد شاه خان ، محمد السيد البساطي
- الحوار السياسي في منظور الإسلام: ضوابط التقويم وشروط الترشيد
  منيره جار الله المري
- المرأة في الشريعة الهندوسية من خلال قانون منو سمرتي
  علاء الدين محمد أسماعيل
- مفهوم ضبط النفس بين الثقافة الإسلامية والنظريات الغربية
  منى مجدي حريري
- منهج المفكر محمد عِمارة (1931–2020م) وأثره في معالجة الآخر في الإطار الإسلامي: دراسة تحليلية
  عامر علي النعيمي
- دعوى الاستغناء عن الدين أسبابه ودعائمه الفلسفية: دراسة نقدية
  محمد خير حسن محمد العمري
- تاريخ المشترك والمختلف الحضاري
  نوره محمد البريص المري
- موقف المخالفين من الصراط: دراسة نقدية
  حنان عطية الله المعبدي

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

International Islamic Sciences Journal
Al-Madinah International University, Malaysia
Vol. 8, Issue. 3, September 2024
eISSN: 2600-7096
Submission date: 17\7\2024
Accepted date: 268\2024
Published date: 27\9\2024
Copyright © 2024 Ashraf Salah Ali Ali

THE NARRATORS SPOKEN OF ARE AMONG THOSE WHOM AL-HAKIM TRUSTED AND AUTHENTICATED THEIR HADITHS ON THE CONDITION OF THE TWO SHEIKHS OR ONE OF THEM, AND WHAT IS THE MEANING OF THAT, FROM THE BEGINNING OF THE BOOK UNTIL HADITH NO. (60), COLLECTED AND STUDIED[1]

Ashraf Salah Ali Ali
Master's Researcher In Ulum Al-Hadith, College Of Islamic Sciences
Al-Madinah International University,Malaysia
E-mail: ashrafsalahali1971@gmail.com

Ashraf Zaher Muhammad Suwaif
Associate Professor In Ulum Al-Hadith, College Of Islamic Sciences, Al-Madinah International University,Malaysia.
E-mail:ashraf.zaher@mediu.my

ABSTRACT
The subject of the research is the criticized narrators whose hadiths Al-Hakim authenticated in Al-Mustadrak on the condition of the two sheikhs or one of them. The research is discussed in points, including knowledge of the criticized narrators whose hadiths Al-Hakim authenticated in Al-mustadrak, in order to reach the sayings of the Imams of discrediting or confirming the reliability of narrators before or at the time of Al-Hakim and inductive analytical comparative, aims to collect the scientific material represented in the speech of Al-Hakim and his judgments, and then study it in comparison with the judgments of other scientists, which This resulted in identifying Al-Hakim's method of graduation for the Speaker, how and how, and indicating what provisions Al-Hakim approved or disagreed with, whether in narrators or hadiths.
***Keywords**: different narrators, documentation of Al-Hakim, different Imams of discrediting or confirming the reliability of narrators, weakness of the narrator, disagreement of the narrator.*

[1] This research is taken from a master's thesis in the Department of Hadith, Faculty of Islamic Sciences, Madinah International University (Malaysia).

مجلة العلوم الإسلامية الدولية
جامعة المدينة العالمية، ماليزيا
المجلد.8، العدد 3، سبتمبر 2024
ردمد: 2600-7096
تاريخ التقديم: 17\7\2024
تاريخ القبول: 2024/8/26
تاريخ النشر:2024/9/27
حقوق النشر © 2024 أشرف صلاح علي علي

الرواة المتكلم فيهم ممن وثقهم الحاكم وصحح أحاديثهم على شرط الشيخين أو أحدهما وما في معنى ذلك، من أول الكتاب حتى الحديث رقم (60)، جمعا ودراسة[1]

أشرف صلاح علي علي

باحث ماجستير في علوم الحديث، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا

أشرف زاهر محمد سويفي

أستاذ مشارك بقسم الحديث، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا

الملخص

موضوع البحث هو الرواة المتكلم فيهم وصحح الحاكم أحاديثهم في المستدرك على شرط الشيخين أو أحدهما، وذلك في نقاط بحثية، تتضمن معرفة الرواة المتكلم فيهم وصحح الحاكم أحاديثهم في المستدرك، بغية الوصول إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، من قبل الحاكم وفي عصره، ثم محاولة الوقوف على حكمة توثيق الحاكم لهم، ومن ثم تصحيح أحاديثهم، مع تحقيق القول في ذلك، مما يفيد في معرفة آراء الحاكم في الرواة المتكلم فيهم، والوقوف على منهجه في التصحيح لهؤلاء الرواة، وذلك وفق منهج استقرائي تحليلي مقارن، يهدف إلى جمع المادة العلمية المتمثلة في كلام الحاكم وأحكامه، ومن ثم دراستها مقارنة بأحكام غيره من العلماء، والذي نتج عنه، الوقوف على منهج الحاكم في التخريج للمتكلم فيه، كما وكيفا، وبيان ما تم موافقة الحاكم أو مخالفته فيه من الأحكام سواء في الرواة أو الأحاديث.

الكلمات المفتاحية: الرواة المتكلم فيهم، تصحيح الحاكم للمختلف فيهم جرحا وتعديلا، اختلاف أئمة الجرح والتعديل، ضعف الراوي، مخالفة الراوي.

[1] هذا البحث مستل من رسالة ماجستير في قسم الحديث، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية (ماليزيا).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب كل شيء ومليكه، القاضي بإرسال محمد عبده ورسوله، الحاكم بأن في اتباعه الفلاح، وفي عصيانة الخسار، فقال ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ سورة النساء، آية رقم (65)، فصلوات الله عليه وآله أجمعين.

أما بعد:

فإن معرفة الجرح والتعديل ودرجات الرواة ثقة وضعفا، من أركان المعرفة الحديثية، ومن الضرورات للاستفادة من الكتب الشرعية، ولما كان مستدرك الحاكم من الكتب المصنفة في الصحاح، بشرط أن يكون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما، فقد كان لمعرفة درجات الرواة التي اعتمدها الحاكم في كتابه دور مهم في استكشاف منهجه في الجرح والتعديل، واختيار الرواة الذين اعتمدهم في الاحتجاج والتصحيح، ولذا كان هذا البحث.

مشكلة البحث:

يناول النقد الحديثي شطري الحديث وهما الإسناد والمتن، أما الإسناد فيتعلق بسلسلة رجاله من جهة الثقة والضعف والاتصال، وأما المتن فيتعلق بسلامته من الشذوذ والنكارة والعلل القادحة، وبناء على ذلك يكون الحكم على الحديث بالصحة إذا ثبتت ثقة الرواة واتصال مروياتهم أو الضعف إذا ثبت ضعفهم أو انقطاع مروياتهم.

وهناك مرتبة ثالثة في الرواة من جهة الجرح والتعديل، وهم الرواة المتكلم فيهم من بعض أئمة الجرح والتعديل، وهي مرتبة في غاية الأهمية والعسر لترددها بين القبول والرد ، ولتعدد أسبابها والتي منها: انقسام العلماء بين متشدد ومتساهل، واختلاف معنى المصطلح الذي يطلقه الإمام بحسب حال الراوي وحال حديثه، فقد يطلقون الثقة والوجه أنه أي الأمثل لذكره بين رواة ضعاف ، أو بمعنى الحديث الذي رواه، وقد يكون الجرح باعتبار حديث بعينه،لا مجمل حاله[1]،وقد يكون لعلة يُرد بها الجرح ككلام الأقران بعضهم في بعض[2]،وقد يكون لاصطلاح خاص بالإمام[3]، أو، يقع الجرح بما ليس بجرح[1]، في أمور أخرى تدرك

[1] انظر : ابن حجر ، لسان الميزان ، ط 1 (213/1).
[2] انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال، ط 1 ، (1811).
[3] الذهبي ، الموقظة ، ط 1 ، (82).

المباشرة لأحكام أئمة الجرح والتعديل.

وكذلك لأن المروي عن كثير من العلماء كابن القطان الفاسي[2]، والنووي[3]، والذهبي[4]، والزركشي[5]، وابن الملقن[6]، وابن حجر[7] ، والبوصيري[8] هو أن حديث المتكلم فيه في درجة الحسن بشرطين ، وهما : عدم ثبوت ما يترك به، ثانيهما: عدم ثبوت مخالفته لمن هو أولى منه.

ولما سبق فقد كان البحث في الرواة المتكلم فيهم ممن صحح لهم الحاكم أهمية كبرى من جهتين:

الأولى : ضبط درجات هؤلاء الرواة.

الثانية : معرفة درجات حديثهم وهل من درجة الحسن كما حرر غير إمام ممن سبق ذكرهم ، أو أن الحاكم وجد فيهم وفي رواياتهم ما أهلهم عنده لتصحيح حديثهم.

أهداف البحث:

1 – معرفة الرواة المتكلم فيهم وصحح الحاكم أحاديثهم على شرط الشيخين أو أحدهما.

2 – الوقوف على حكمة تصحيح أحاديثهم لهؤلاء الرواة، مع تحقيق القول في ذلك .

3 – الوقوف على أقوال علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في الآتي :

1 – الوقوف على آراء الحاكم في بعض الرواة المتكلم فيهم، والذين صحح لهم في مستدركه.

2 – معرفة حكمة تصحيح الحاكم لهم، ألذاته أم لغيره ، مع تحقيق القول في ذلك.

=

[1] الخطيب ، الكفاية ، ط 1 (111).

[2] انظر : ابن القطان الفاسي، بيان الوهم والإيهام ، ط 1، (34/3) وغيره من المواضع.

[3] انظر : النووي، خلاصة الأحكام، ط 1 ، (628/2).

[4] انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ط 3 ،(170/8)، (186/8)، (32/7) وغيرها.

[5] الزركشي ، اللآلئ المنثورة ، ط 1 ، (176).

[6] انظر : ابن الملقن ، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ، ط 1 ، (547/2).

[7] انظر : ابن حجر ، التلخيص الحبير ، ط 1 ، (2445/5).

[8] انظر : البوصيري ، مصباح الزجاجة ، ط 1 ، (140/1)، (20/2)، (223/3).

3 – الوقوف على أقوال علماء الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة المتكلم فيهم، وتحقيق القول فيهم بما يوافق حكم الحاكم أو يخالفه.

الدراسات السابقة:

حفل مستدرك الحاكم بدراسات كثيرة، لكن أكثرها متعلق بقضية التصحيح، وموقف الذهبي منه، أو أحدهما، ولم يقف الباحث على دراسة في الرواة المتكلم فيهم في رواة المستدرك، إلا أن هناك دراسات حول رجال المستدرك:

1 –رجال الحاكم في المستدرك، مقبل بن هاي الوادعي، مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، 1425هـ، 2004م.

2 – الروض الباسم في ترجمة شيوخ الحاكم، نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1432هـ، 2011م.

أوجه التشابه: أن الكتابين خصصا لتراجم رجال الحاكم .

أوجه الاختلاف: أن الكتاب الأول في عموم تراجم رجال مستدرك الحاكم، بدون تخصيص فئة معينة منهم، والكتاب الثاني خاص بشيوخ الحاكم.

أما البحث فخاص بنمطين من البحث الرجالي في المستدرك:

النمط الأول : الرواة المتكلم فيهم.

النمط الثاني : الرواة المتكلم فيهم ممن صحح لهم الحاكم على شرط الشيخين وما في معناه.

منهجية البحث

أُتبِع في البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، وذلك بالآتي :

1 – جمع المادة العلمية في الجرح والتعديل الخاصة بكل راو مختلف فيه وصحح له الحاكم .

2 – تحليل هذه المادة العلمية، من جهة معانيها في نفسها، على الإنفراد ، بحيث يصفو فيها ما هو جرح وتعديل على الحقيقة أم لا، عبر تطبيق القواعد العلمية الحديثية .

3 – جمع المواد العلمية من جهة الجرح والتعديل في الراوي بغية الوصول إلى حكم عام فيه .

4 – مقارنة هذا النتائج بأقوال الحاكم في هؤلاء الرواة ، والخروج من ذلك بقول فصل في الراوي محل البحث .

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في الرواة المتكلم فيهم وصحح الحاكم أحاديثهم في المستدرك على شرط الشيخين أو أحدهما.

إجراءات البحث:

تتمثل إجراءات البحث في الآتي:

1) عزو الآيات إلى سورها وذكر رقم الآية.

2) ترقيم الرواة بحسب أرقام أحاديثهم ترقيمين، الأول للرقم في البحث والثاني لرقم الحديث الذي ورد فيه الراوي في المستدرك.

3) سيكون العمل على طبعة المستدرك دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، (1411هـ،1990م).

4) استخراج الرواة المتكلم فيهم ، مع بحث أحوالهم، والنظر في توثيق الحاكم لهم وسببه، والنظر فيه وتحقيقه.

5) توثيق المنقولات.

6) الخاتمة والتوصيات، مع تذييل البحث بفهارس الرواة والأحاديث.

المطلب الأول :

الرواة المتكلم فيهم ممن وثقهم الحاكم مع موافقته.

1 – عياش بن عباس القتباني:

صحح له الحاكم حديثه عن زيد بن أسلم، عن أبيه، **أن عمر، خرج إلى المسجد يوما فوجد معاذ بن جبل عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يبكي، فقال: ما يبكيك يا معاذ؟ قال: يبكيني حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "اليسير من الرياء شرك، ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة، إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إن غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة" وقال: "هذا حديث صحيح ولم يُخرج في الصحيحين، وقد احتجا جميعا بزيد بن أسلم، عن أبيه، عن الصحابة، واتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، عن عياش بن عباس القتباني، وهذا إسناد مصري صحيح ولا يحفظ له علة"**[1].

وعياش بن عباس وثقه ابن معين[2]، وأبو داود[3]، والعجلي[4]، وقال البزار: "مشهور"[5]، أما أبو حاتم فقال: "صالح"[6]، وقال النسائي: "ليس به بأس"[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، واعتمد ابن حجر ثقته[9].

فهو دائر بين الصدوق والثقة، لأن قول أبي حاتم "صالح"، وقول النسائي: "ليس به بأس" ليستا من ألفاظ التوثيق، وإنما تعنى كتابة حديث الراوي والنظر فيه، قال ابن أبي حاتم : " وإذا قيل له صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه " وقال : "وإذا قيل صالح الحديث فإن يكتب حديثه للاعتبار"[10]، إلا أنه يحتمل أن تكون كلمة أبي حاتم من باب التوثيق أيضا ، لقوله في عبد ربه بن سعيد : "لا بأس به ، فقال له ابنه ابن أبي حاتم : قلت : يحتج بحديثه ؟ قال : هو حسن الحديث ثقة"[11]، مع اعتبار توثيق

---

[1] الحاكم، المستدرك ، ط 1 ، (4).
[2] الدرامي، تاريخ ابن معين، ط 1 برقم(62).
[3] الاجري، سؤالات الآجري أبا داود، ط1، (148/2).
[4] العجلي، الثقات، ط1، (1454).
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (198/8).
[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، (6/7).
[7] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (198/8).
[8] الثقات، ابن حبان، ط 1، (292/7).
[9] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، (5269).
[10] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (37/2).
[11] ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ط 1، (41/6).

ابن معين وأبي داود وابن حبان، ويعد موافقا لهم في توثيقه، ولأن أبا حاتم رحمه الله تعالى معروف عنه التشدد في الجرح والتعديل، وكذا النسائي فإن له شرطا شديدا في الرجال، فأما أبو حاتم، فقال الذهبي: " قد عُلم تعنت أبي حاتم في الرجال"[1]، وقال ابن حجر : " أبو حاتم عنده تعنت"[2].

وأما النسائي، فقال الزنجاني: " لأبي عبدالرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم" [3]، وقال الذهبي في ترجمة الحارث الأعور: "والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره"[4]، وقال في ترجمة أشعث بن عبدالرحمن اليامي وقد قواه النسائي: "وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد"[5].

ومع الحكم بثقة عياش إلا أن الذي بنى عليه الحاكم توثيقه وتصحيحه من أن الشيخين قد احتجا برواية الليث عن عياش فيه نظر لأمور :

الأول : ليس في الصحيحين رواية للّيث عن عياش[6].

الثاني : إن البخاري لم يُخَرِّج لعياش، وإنما خرج له مسلم فقط في المتابعات[7]، حيث خرج له حديثين حديثين وكلاهما في آخر الباب فالأول آخر باب جواز الغيلة ، وهي وطء المرضع وكراهة العزل[8] ، والثاني آخر : باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياه إلا الدين[9].

الثالث : إن مسلما لم يُخَرِّج لعياش عن زيد بن أسلم شيئا.

وكون مسلم خرج له في المتابعات لا يوثقه ، ولا يجعله على شرطه إذ من المعلوم أن شرط المتابعات ليس كشرط الأصول في التخريج عند الشيخين، وهذا معنى قول ابن كثير: " ويُغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يُغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك."[10].

---

[1] الذهبي، تذكرة الحفاظ، ط 1، (83/2).
[2] ابن حجر، هدى الساري، ط 1، (616).
[3] ابن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة (26).
[4] الذهبي، ميزان الاعتدال، ط1، (437/1).
[5] الذهبي، سير أعلام النبلاء، (288/9).
[6] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (557/22).
[7] مسلم، المسند الصحيح، (برقم 1443) ورقم (1886).
[8] مسلم المسند الصحيح ، (2/ص1066).
[9] مسلم ، المسند الصحيح ، (3/ص1501).
[10] انظر : ابن كثير، الباعث الحثيث، ط 1 (59)، وراجع : االبن حجر، هدى الساري، ط 1، (281).

2- الحسين بن واقد.

3 – عبدالله بن بريدة.

صحح لهما الحاكم حديث الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر".

هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، فقد احتجا جميعا بعبد الله بن بريدة، عن أبيه، واحتج مسلم بالحسين بن واقد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولهذا الحديث شاهد: أخبرنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، حدثنا قيس بن أنيف، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا بشر بن المفضل، عن الجريري، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة، قال: "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفرا غير الصلاة"، "صحيح على شرطهما جميعا"[1].

أولا : الحسين بن واقد :

الحسين بن واقد هو المروزي، وثقه ابن معين[2] (وابن أبي خيثمة، وقال أحمد: "لا بأس به"، وقال أبو زرعة)[3] والنسائي[4] وأبو داود[5]: "ليس به بأس"، وسئل أحمد عنه مرة أخرى: "ليس بذاك"[6]، وقال:"له أشياء أشياء مناكير"[7]، وقال: "أحاديث حسين ما أدري أي شيء هي، ونفض يده"[8]، (وقال: "في أحاديثه زيادة، ما ما أدرى أي شيء هي"، وقال الساجي: "فيه نظر، وهو صدوق يهم"[9]، وقال ابن سعد: "كان حسن الحديث[10]"، وقال ابن حجر: "ثقة له أوهام"[11].

---

[1] الحاكم، المستدرك ، ط 1 ، (11).
[2] ابن طهمان، من كلام ابي زكريا في الرجال، رقم (117).
[3] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (66/3).
[4] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (494/6).
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (374/2).
[6] المروذي، العلل، ط 3، رقم (146).
[7] الميموني، العلل، ط 3، رقم (444).
[8] العقيلي، الضعفاء الكبير، ط 1، (251/1).
[9] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (374/2).
[10] ابن سعد، الطبقات، ط1، (371/7).
[11] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (1358).

فالذي يظهر أن الحسين بن واقد كما قال ابن حجر، ثقة له أوهام، و لم يضعفه سوى أحمد والحربي، بعلة إأن له أشياء مناكير، والذي يغلب على الظن أن هذا ليسا بجرحا للآتي:

أولا: أن يكون قصد أحمد بالمناكير أي المفاريد، وهو غرض إبراهيم الحربي أيضا، وذلك لأمرين:

أ : الحاكم عد نسخة الحسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة ، من الأفراد بلا متابع[1].

ب : ابن حجر نص على أن أحمد قد يطلق المنكر بمعنى الفرد، فقال في قول أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي "يروي أحاديث مناكير ": المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، .. وقد احتج به – يعني محمد بن إبراهيم – جماعة[2]، يدل على ذلك أن ابن معين سئل: "الأحاديث التي رواها الحسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه: هي صحاح؟ قال: ليس به بأس ثقة، يعني الحسين بن واقد"[3]، ويدل ويدل على ذلك أيضا أن مسلماً خرج للحسين، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه.

ثانيا: عبد الله بن بريدة:

هو عبد الله بن بريد بن الحصيب السلمي، والكلام فيه من جهتين:

الأولى: الجرح والتعديل : فقد وثقه (ابن معين، وأبو حاتم)[4]، والعجلي[5]، (وقال ابن خراش: "صدوق"، وضعفه أحمد)[6]، واعتمد ابن حجر توثيقه[7].

والمعتمد توثيقه لأن من حكم بالثقة عدة من العلماء و لم يضعفه سوى أحمد، (فقد سئل: سمع عبد الله من أبيه شيئا؟ فقال: "ما أدري عامة ما يروى عن بريدة عنه، وضعف حديثه"، وقال إبراهيم الحربي: "عبد الله أتم من سليمان، و لم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة وسليمان أصح حديثا")[8].

فسبب تضعيف أحمد ليس راجع لعبد الله نفسه ، وإنما لكون سلسلة حسين بن واقد عنه فيها مناكير ، وقد ظهر معنى المناكير التي قصدها أحمد رحمه الله تعالى، وإنها يعني التفردات، والمنفرد عنه وهو حسين بن واقد

---

[1] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ط 1، (163).
[2] ابن حجر، هدي الساري، ط 1 (ص437).
[3] ابن الجنيد، سؤالات ابن معين، ط 1، رقم (485).
[4] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، (13/5).
[5] العجلي، الثقات، ط 1، (21/2).
[6] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (158/5).
[7] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، (21/2).
[8] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (158/5).

ثقة له أوهام كما تقدم.

الثانية: الاتصال بين عبد الله بن بريدة وأبيه : فقد توقف فيه أحمد، ونفاه الحربي، كما مر آنفا، والراجح إن شاء الله ثبوت سماع عبد الله بن بريدة من أبيه لأمور:

أ : إن البخاري أثبت السماع بدلالة تخريجه له حديثا عن أبيه مرفوعا: "يا بريدة أتبغض عليا"؟[1]، والبخاري لا يخرج إلا متصلا، ومعلوم شدة مذهبه في هذا الباب.

ب : إن مسلما خرج لعبد الله عن أبيه عدة أحاديث، وهذا إثبات للاتصال بينهما.

ج : إن من أثبت السماع عنده زيادة علم، ومن علم حجة على من لا يعلم .

د : إن من أثبت السماع مثبت ، والمثبت مقدم على النافي.

هـــ – إن حديث الباب نفسه الذي صححه الحاكم فيه التصريح بالسماع من رواية يحيى بن واضح، فقد أخرجه ابن أبي شيبة[2]من حديثه عن يحيى بن واضح، عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، سمعت أبي .. فذكره .

فائدة: قد صحح الحديث ابن حبان[3]، والذهبي حيث وافق الحاكم، وصححه نصا في الكبائر[4]، والعراقي أيضا[5].

المطلب الثاني: الرواة المتكلم فيهم ، ووثقهم الحاكم ، والراجح أنهم في رتبة الصدوق

4- يحيى بن سليم أبوبَلْج الفزاري:

صحح له الحاكم حديثه عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "من سره أن يجد حلاوة الإيمان، فَلْيُحب المرءَ لا يحبه إلا لله"، وقال : "هذا حديث لم يُخرَج في الصحيحين، وقد احتجا جميعا بَعَمْرو بن مَيْمُون، عن أبي هُريرة، واحتج مسلم بأبي بَلْج، وهو حديث صحيح لا يُحْفظ له علة"[6].

---

[1] البخاري، الجامع الصحيح، ط 3، رقم (4093).
[2] ابن أبي شيبة، المصنف، ط 1، رقم (31035) والإيمان، ط 1، رقم (46).
[3] ابن حبان، الإحسان، ط 1، (1454).
[4] الذهبي، الكبائر، ط 1، (18).
[5] المناوي، فيض القدير، ط 1، (519/4).
[6] الحاكم، المستدرك ، ط 1 ، (3).

يحيى بن سليم أبوبَلْج هو الفزاري الواسطي، الكبير، قال يزيد بن هارون: "رأيت أباَبَلْج وكان جاراً لنا، و لم يكن له حاجة في النساء، وكان يتخذ الحَمَّامَ يستأنس بِهنَّ، وكان يذكر الله كثيرا"، وقال: "لو قامت القيامة لدخلنا الجنة، يقول: لِذِكْرنا الله عز وجل"[1]، ووثقه ابن معين[2]، والنسائي[3]، والدارقطني[4]، وابن سعد[5]، سعد[5]، وقال أبو حاتم[6]، والفسوي[7]: "لا بأس به"، وزاد أبو حاتم: "صالح"، وقال ابن عدي: "لا بأس بحديثه"[8]، وقال أحمد: "روى حديثا منكرا"[9]، وقال البخاري: "فيه نظر"[10]، وقال الجوزجاني[11]، والأزدي[12]: والأزدي[12]: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان: "لا يحتج بما انفرد من الرواية"[13]، فأقل أحواله أن يكون صدوقا، وبخاصة مع كون المعدلين أكثر من المجرحين، وعن قول أحمد: "روى حديثا منكرا"[14]، فلم يعينه، وقد يمكن أن يقصد به الفرد .

وأما قول البخاري: "فيه نظر"[15]، فمُقابل بتعديل من عدله بالتوثيق والصدق.

وأما قول الجوزجاني[16]: "ليس بثقة" فالجوزجاني معروف بالميل عن أهل الكوفة، وأبوبَلْج كوفي[17].

وأما عن قول الأزدي[18]: "ليس بثقة": فالأزدي وهو محمد بن السحين بن يزيد الموصلي الأزدي، وهو غير معتمد، لضعفه إذ ضعفه البرقاني والخطيب[19]، ولكونه واسع الخطو في التجريح ، كما بين الذهبي قائلا:

---

[1] ابن سعد، الطبقات، ط 1، (311/7).
[2] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، (153/9).
[3] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (163/33).
[4] البرقاني، سؤالات البرقاني، ط 1، رقم (546).
[5] ابن سعد، الطبقات، ط 1، (311/7) .
[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (153/9).
[7] الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط 2، (106/3) .
[8] ابن عدي، الكامل، ط 1، (81/9) .
[9] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط1، (196/3).
[10] ابن عدي، الكامل، ط 1، (80/9).
[11] الجوزجاني، أحوال الرجال، د . ط 1، رقم (190).
[12] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط1، (196/3) .
[13] ابن حبان، المجروحين، ط 1، (113/3).
[14] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط1، (196/3).
[15] ابن عدي، الكامل، ط 1، (80/9).
[16] الجوزجاني، أحوال الرجال، د . ط 1، رقم (190).
[17] ينظر : المزي ، تهذيب الكمال، ط 1، (162/33).
[18] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط1، (196/3) .
[19] ميزان الاعتدال ، ط 1 ، (523/3).

"أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه"[1].

وأما قول ابن حبان: "لا يحتج بما انفرد من الرواية"[2]، فتشديد يأباه قول من عدلوه وفيهم مثل ابن معين وأبي حاتم والنسائي.

فالراجح إن شاء الله هو ما ذهب إليه ابن حجر فقال "صدوق ربما أخطأ"[3]، وتكون كلمة ربما أخطأ من ابن حجر ، إعمالا لقول من نزل به عن درجة الثقة أو تكلم فيه، وهو توسط جيد .

وأما ما بنى عليه الحاكم توثيقه وتصحيحه لأبيبَلْج بأن مسلما احتج به في صحيحه، فهذا فيه نظر، فليس في صحيح مسلم رواية لأبي بلج[4].

فائدة: الظاهر أن أبابَلْج قد تفرد بالحديث، إذ ذكره له ابن عدي في ترجمته[5]، إشارة إلى تفرده به، وهو ما صرح به الشيخ أحمد الغماري بقوله: "ليس له إلا سند واحد"[6].

ولهذا الاختلاف في أبيبَلْج فقد اختلف العلماء في صحة الحديث، فقال الهيثمي: "رجاله ثقات"[7]، ووافقه الشيخ شاكر[8]، وذهب الشيخ الألباني إلى حسنه[9]، وقال البوصيري:"هذا إسناد فيه مقال، أبوبَلْج مختلف مختلف في اسمه على أقوال، ومختلف في عدالته... وباقي رجال الإسناد رجال الصحيح، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس"[10]، والذي يظهر أن في توثيق الهيثمي لأبيبَلْج مطلقا فيه نظر، وهو نفسه قال عنه مرة: "ثقة وفيه لين"[11].

وكذا تصحيح الشيخ شاكر فقد بناه على توثيق أبيبَلْج مطلقا، وعاونه على ذلك استشكاله لنقل ابن

---

[1] الذهبي، ميزان الاعتدال، ط 1 ، (5/1).
[2] ابن حبان، المجروحين، ط 1، (113/3).
[3] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (8003).
[4] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (163/33)، وابن حجر، تقريب التهذيب، رقم (8003).
[5] ابن عدي، الكامل، ط 1، (81/9).
[6] الغماري، المُداوي، ط 1، (314/6).
[7] الهيثمي، مجمع الزوائد، ط 1، (90/1).
[8] أحمد بن حنبل، المسند، ط 1، (7954تحقيق شاكر).
[9] الألباني، صحيح الجامع، ط 1، (6165).
[10] البوصيري، اتحاف الخيرة، ط 1، (88/1).
[11] الهيثمي، مجمع الزوائد، ط 1، (120/9).

حجر قول البخاري في أبيَلْج "فيه نظر" بعدم وجوده في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير[1]، واستشكال الشيخ صحيح بالنسبة له، لأن قول البخاري ذكره ابن عدي في الكامل، والكامل لم يطبع في أيام الشيخ شاكر، وأوفق الأقوال هو قول الألباني بتحسين الحديث، وعن تفرد أبيَلْج فحديثه له أصل إذ يشهد له حديث أنس بن مالك مرفوعا: "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان .. "أن يحب المرء لا يحبه إلا لله.. "[2]، كما أشار البوصيري.

5 – عبد الله بن سَلِمة هو المرادي الكوفي:

صحح له الحاكم حديثه عن صفوان بن عسال المرادي، قال: قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله عن هذه الآية ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ (سورة الإسراء، آية رقم (101)، **فقال: لا تقولوا له نبي، فإنه لو سمعك لصارت له أربع أعين، قال: فسألاه، فقال:"لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، ولا تسحروا، ولا تأكلوا الربا، ولا تمشوا ببريء إلى ذي سلطان ليقتله، ولا تقذفوا محصنة، وأنتم يا يهود عليكم خاصة ألا تعدوا في السبت"، فقبلا يده ورجله، وقالا: نشهد أنك نبي، فقال:"ما منعكما أن تُسْلِما"؟ قالا: إن داود عليه السلام دعا أن لا يزال من ذريته نبي، وإنا نخشى أن يقتلنا يهود، وقال الحاكم : "هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه، ولم يخرجاه، ولا ذكرا لصفوان بن عسال حديثا واحدا، سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ وسأله محمد بن عبيد الله، فقال: لِمَ تركا حديث صفوان بن عسال أصلا؟ فقال: لفساد الطريق إليه. قال الحاكم: إنما أراد أبو عبد الله بهذا حديث عاصم، عن زر، فإنهما تركا عاصم بن بهدلة، فأما عبد الله بن سلمة المرادي ويقال: الهمداني وكنيته أبو العالية، فإنه من كبار أصحاب علي وعبد الله، وقد روى عن سعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، وغيرهما من الصحابة، وقد روى عنه أبو الزبير المكي وجماعة من التابعين"**[3].

عبد الله بن سَلِمة – بكسر اللام – هو المرادي، والكلام عنه من وجهين:

الوجه الأول: تعيينه، فقد اختلف العلماء في ذلك :

فذهب أحمد بن حنبل[4] ومسلم[1] إلى الجمع بينهما.

---

[1] أحمد بن حنبل، المسند، ط 1، تعليق الشيخ شاكر، رقم (2062) .

[2] البخاري، الجامع الصحيح، ط 1، (16)، ومسلم، المسند الصحيح، ط 1، (43)

[3] الحاكم ، المستدرك ، ط 1 ، (5).

[4] الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ط 1، (330/1).

وخالفه عبد الله بن نمير، ويحيى بن معين، والبخاري، والنسائي، وابن حبان:

فقال ابن نمير: "عبد الله بن سلمة الذي روى عنه أبو إسحاق غير الذي روى عنه عمرو بن مرة"[2]، ورجحه البخاري قائلا: " "الذي ذهب إليه ابن نمير أصح" [3].

وقال ابن معين: "أبو العالية عبد الله بن مسلمة يروي عنه أبو إسحاق ليس هو الذي يروي عنه عمرو بن مرة"[4].

وقد رجح النسائي أيضا قول ابن نمير بالتفريق[5] وترجمه في الضعفاء[6] برواية عمرو بن مرة عنه، وأن كنيته أبا العالية.

وكذا فعل ابن حبان إلا أنه قلب وصف الراويين حيث ترجم عبد الله بن سلمة بروايته عن علي ابن أبي طالب وعنه عمرو بن مرة وقال: "يخطئ"[7]، ومرة بتعيينه الجملي، من مراد، يروي عن علي وابن مسعود عداده في أهل الكوفة، روى عنه أبو إسحاق[8].

وهو قول الدارقطني وابن ماكولا أيضا[9]، وترجيح أبي أحمد الحاكم[10]، وابن حجر[11].

فالراجح التفريق بينهما، ولم يذكر الخطيب عن أحمد غير القول بالجمع بينهما، إلا أن عبد الله روى عن أبيه قال: "سألت أبي عن حديث هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد اللَّه بن سَلِمة، عن علي أو الزبير قال: كان النبي صلى اللَّه عليه وسلم يخطبنا فيذكرنا بأيام اللَّه؛ فقال أبي: ما أراه عبد اللَّه بن سَلِمة الذي حدث عنه عمرو بن مرة، أظنه رجلًا آخر"[12].

ففرق أحمد بينهما، فإن كان هذا القول متأخرا عن القول الأول لأحمد، فيرتفع الخلاف بين أحمد ومن

=

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (330/1).
[2] البخاري، التاريخ الكبير، ط 1، (99/5) وموضح أوهام الجمع والتفريق (330/1).
[3] البخاري، التاريخ الكبير، ط 1، (99/5).
[4] الدوري، تاريخ ابن معين، ط 1، (312/2).
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (242/5).
[6] النسائي، الضعفاء والمتروكين، ط 1، رقم (347).
[7] ابن حبان، الثقات، ط 1، (12/5).
[8] المصدر نفسه، (31/5).
[9] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (242/5).
[10] المصدر نفسه.
[11] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (3365).
[12] أحمد، العلل، رواية عبد الله، ط 1، (395/3).

سبق ذكرهم.

أما مسلم فقد ذكر أبو أحمد الحاكم أنه جمع بينهما، والحال أنه فرق بينهما بدليل أنه ترجم الاسمين في الكنى والأسماء فقال: أبو عبد الرحمن عبد الله بن سلمة الأفطس متروك الحديث[1]، ثم قال : أبو العالية عبد الله بن سلمة الهمداني .. روى عنه أبو إسحاق وعمرو بن مرة[2]، وهذا تفريق بينهما، ولعل الذي جعل أبو أحمد الحاكم ينسب لمسلم الجمع بينهما أن مسلما ترجم في المنفردات لعبد الله بن سَلِمة بدون نسبة، بتفرد عمرو بن مرة عنه[3]، و لم يترجم للآخر، والله أعلم.

الوجه الثاني : الجرح والتعديل:

قال عمرو بن مرة: "سمعت عبد الله بن سلمة يحدثنا، وكان قد كبر وإنا لنعرف وننكر"[4]، وقال البخاري: "لا يتابع في حديثه"[5]، وقال أبو حاتم[6] والنسائي[7]:"يعرف وينكر"، وقال أبو أحمد الحاكم: "حديثه "حديثه ليس بالقائم "[8]، ووثقه العجلي[9]، وقال ابن عدي: "لا بأس به"[10]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:"يخطيء"[11]، وقال الحاكم: "غير مطعون فيه"[12] وقال الذهبي:"صدوق"[13]، وذكره العلائي في المختلطين[14]، وقال ابن حجر: "صدوق تغير حفظه"[15].

والظاهر سداد حكم الذهبي وابن حجر، لأنه يمكن الجمع بين أقوال من ضعفه كالبخاري وأبي أحمد الحاكم، مقابلة بأقوال من لم يجزم بضعفه، كأبي حاتم والنسائي ، وابن عدي ، وقد وثقه العجلي وذكره ابن

---

[1] مسلم، الكني والأسماء، ط 1، رقم (2073).
[2] المصدر نفسه، (2542).
[3] مسلم، المنفردات والوحدان، ط 1، رقم (20).
[4] ابن عدي، الكامل، ط 1، (280/5).
[5] العقيلي، الضعفاء الكبير، ط 1 (261/2).
[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (73/5).
[7] النسائي، الضعفاء والمتروكين، ط 1، (347).
[8] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (242/5).
[9] العجلي، الثقات، ط 1، رقم (898).
[10] ابن عدي، الكامل، ط 1، (281/5).
[11] ابن حبان، الثقات، ط 1، (12/5).
[12] الحاكم، المستدرك، ط 1 (541).
[13] الذهبي، المغني في الضعفاء، ط 1 رقم (3199).
[14] العلائي، المختلطين، ط 1 رقم (25).
[15] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (3364).

حبان في الثقات ، فيحمل تضعيف من ضعفه على ما رواه بعد كِبَرِه، كما قال عمرو بن مرة، ولذلك وضعه العلائي في المختلطين، وهذا يقوي حاله قبل الاختلاط، وإن لم يكن يوثقه ، فالقول بأنه صدوق تغير حفظه كما حرر ابن حجر جمع بين كلام العلماء.

فائدة: هذا التحقيق في حال الراوي لا يعني قبول حديثه الذي صححه له الحاكم، لأن الحديث فيه علل : أولها تفرده بالحديث، وثانيها : تَغَيُّر حفظه، ولا يُدرى أروى الحديث قبل التغير أو بعده؟، والثالثة : إن الحديث معارض للقرآن حيث جعل التسع آيات أحكاما، مع أنها وردت في القرآن (نذارات وتخويفات ووعيدات)[1]، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾، سورة الإسراء، آية رقم (100: 102)، وذلك في قوله تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ سورة الأعراف، آية رقم (133)، فهذه خمسة آيات.

ثم اثنتان وهما العصا واليد في قوله سبحانه ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾﴾ سورة النمل، آية رقم (10: 13).

ثم اثنتان وهما السنين ونقص الثمرات في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ سورة الأعراف، آية رقم (130)، وقد أنكر هذا الحديث على فتمت التسع آيات، وقد تكلم فيها العلماء وسرد أقوالهم ابن كثير، (وقد يزيد بعضهم "البحر"[2]، ويجعا اثنتين واحدة كالحسن البصري إذ "جعل السنين ونقص الثمرات واحدة")[3]، لكنهم لا يخرجون عنها، وما فسروا التسع آيات إلا بها.

وقد أنكر هذا الحديث على عبد الله بن سلمة النسائي فقال: "هذا حديث منكر"[4]، ووضعه العقيلي

---

[1] الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ط 1 (55/1).
[2] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط 1 (83/3).
[3] المصدر نفسه.
[4] النسائي، السنن الكبرى، ط 1، (3527).

في الضعفاء[1]، وضعفه ابن كثير بالخلاف في عبد الله بن سَلِمة، ومعارضة الحديث للقرآن [2]، وكذا وضعفه الشيخ الألباني[3] وشعبيب الأرناؤوط[4] من المعاصرين.

وصححه الترمذي[5]، والأظهر الضعف.

6 – صالح بن رستم:

صحح له الحاكم حديثه عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: جاءت عجوز إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عندي، فقال: لها رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أنت"؟ قالت: أنا جثامة المزنية، فقال:"بل أنت حسانة المزنية، كيف أنتم؟ كيف حالكم؟ كيف كنتم بعدنا" ؟ قالت: بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فلما خرجت قلت: يا رسول الله، تقبل على هذه العجوز هذا الإقبال؟ فقال:"إنها كانت تأتينا زمن خديجة، وإن حسن العهد من الإيمان".

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد اتفقا على الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة وليس له علة"[6].

صالح بن رستم هو أبو عامر المزني، وثقه أبو داود الطيالسي[7]، وأبو داود السجستاني[8]، (والبزار، ومحمد بن وضاح)[9]، وقال العجلي: "جائز الحديث"[10]، وذكره ابن حبان، وابن خلفون في الثقات[11]، وقال: أرجو أن يكون صدوقا في الحديث"، وضعفه ابن معين[12]، والدارقطني[13]، وأبو أحمد الحاكم[14]، والعقيلي[15]،

---

[1] العقيلي، الضعفاء الكبير، ط 1 (261/2).
[2] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ط 1 (84/3).
[3] الألباني، ضعيف سنن الترمذي، ط ض، (3365/613).
[4] أحمد بن حنبل، المسند، تعليقات المحققين، ط1، (13/30)، الترمذي، الجامع الكبير، تعليق المحقق، ط1، (2931/2).
[5] الترمذي، الجامع الكبير، ط 1 (2733،3144).
[6] الحاكم ، المستدرك ، ط 1 ، (40).
[7] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (403/4) .
[8] الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ط 1، (174/2).
[9] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (291/4).
[10] العجلي، الثقات، ط 1، رقم (744).
[11] ابن حبان، الثقات، ط 1، (457/6)، و مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط 1، (321/6)..
[12] الدوري، تاريخ ابن معين، ط 1، (263/2).
[13] المزي، تهذيب الكمال، ط 15، (50/13).
[14] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1 (391/4).
[15] العقيلي، الضعفاء الكبير، ط 1، (203/2).

وقال أحمد: "صالح الحديث"[1]، ومرة "لين أمره"[2]، وقال أبو حاتم: "صالح"[3]، وقال ابن عدي: "لا بأس به، ولم ولم أر له حديثا منكرا جدا"[4]، وتوسط ابن حجر فقال: "صدوق كثير الخطأ"[5]، والظاهر أن حال صالح بن رستم كما قال ابن حجر رحمه الله لأمور:

أ : أن من وثقه خمسة وهم أبو داود الطيالسي وأبو داود السجستاني والبزار ومحمد بن وضاح، ومن نزل به عن درجة الثقة خمسة وهم العجلي وابن خلفون، وأحمد وأبو حاتم وابن عدي، ومن ضعفه أربعة وهم ابن معين والدارقطني وأبو أحمد الحاكم والعقيلي، فالأقوال كأنها متكافئة، بحيث يعسر الحكم عليه بالضعف.

ب : أن الأكثر على تعديله باعتبار أن النزول عن درجة الثقة في قول العجلي وابن خلفون وأحمد وأبي حاتم وابن عدي، لا يقتضي تضعيفا، بحيث يتراوح الراوي بين الثقة والصدق.

ج : أنه بالنظر إلى وجود من ضعفه كابن معين والدارقطني وأبو أحمد الحاكم والعقيلي وهم أربعة ، فيحمل تضعيفهم على أنهم رأوا له أخطاء، لكن توثيق خمسة ونزوله عن درحة الثقة عند خمسة ، يُحَسِّن الحُكم عليه بالصدق مع إثبات الخطأ.

د : إن البخاري ومسلم توسطا في حقه فخَرَّج له البخاري تعليقا واستشهادا[6]، وخَرَّج له مسلم حديثا في الأدب[7]، تبعا[8]، وهذا ينفع الراوي مع إثبات توثيق خمسة له ، وإنزال خمسة له عن درجة الثقة، وأقل وأقل ما ينفعه هنا هو الحكم بالصدق مع إثبات الخطأ.

أما ما اعتمد عليه الحاكم في توثيق صالح بن رستم من احتجاج الشيخين به ففيه نظر لأمور:

أولها: إن البخاري لم يحتج بصالح بن رستم، عن ابن أبي مليكة، بل خرج له تعليقا[9].

ثانيهما: إن مسلما لم يُخَرِّج لصالح بن رستم في الأصول ولذلك قال الذهبي واصفا رواية مسلم

---

[1] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (403/4).
[2] أحمد بن حنبل، العلل رواية المروذي، وصالح، والميموني، ط 1، رقم (155).
[3] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (403/4).
[4] ابن عدي، الكامل، ط، (111/5).
[5] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (2861).
[6] البخاري، الجامع الصحيح، ط 3، رقم (6171).
[7] مسلم، المسند الصحيح، ط 1، (20262626/4).
[8] الذهبي، الكاشف، رقم (2338).
[9] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (48/13).

لصالح: "تبعا"[1]، والتعليقات والتخريج في المتابعات لا تجعل الراوي من شرط الشيخين ، وقد تقدم ذكر ذلك في بحث حال عياش بن عباس[2]، غير أنه يمكن القول هنا بان هذا التخريج من الشيخين نافع لصالح بن رستم بما تقدم توضيحه آنفا .

فائدة: الحديث الذي صححه الحاكم لصالح بن رستم، حقه أن يكون من حد الحسن لذاته، للخلاف في صالح، لكن يشهد له ما أخرجه البيهقي[3]، و البوشنجي[4] وقاضي المارستان[5]، وعبد الغني الأزدي[6]، من طريق حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعا بنحوه به، وإسناده رجاله ثقات، فيصح الحديث به إن شاء الله.

7 – أبو صخر، حميد بن زياد الخراط.

صحح لهما الحاكم حديث أبي صخر عن أبي حازم، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: "إن المؤمن يألف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف"، قال :"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة ولم يخرجاه"[7].

أولا : أبو صخر:

هو حميد بن زياد الخراط، صاحب العباء، "مختلف فيه"[8]: فقال ابن معين: "ليس به بأس"، ومرة: "ثقة"[9]، و ثالثة: "ضعيف"[10]، وضعفه أحمد[11]وقال مرة: "لا بأس به"[12]، وكذا ضعفه النسائي[13] ، ووثقه الدارقطني[14]، وقال ابن عدي "صالح"[1]، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[3]، وقد

---

[1] الذهبي، الكاشف، رقم (2338)، والحديث في صحيح مسلم برقم (144/2626)، وسماه أبا عامر الخزاز.
[2] رقم (2).
[3] اليهقي، شعب الإيمان، ط 1، رقم (8702) .
[4] البوشنجي، المنظوم والمنثور، ط 1، رقم (17).
[5] قاضي المارستان، المشيخة، ط 1، رقم (161).
[6] الأزدي، الغوامض والمبهمات، ط 1، رقم (65) .
[7] الحاكم ، المستدرك ، ط 1 ،(59).
[8] الذهبي، الكاشف، ط 1، رقم (1249).
[9] ابن عدي، الكامل، ط 1، (68/3).
[10] المصدر نفسه، (68/3).
[11] العقيلي، الضعفاء الكبير، ط 1، رقم (270/1).
[12] أحمد بن حنبل، العلل رواية عبد الله، ط 1، (4126).
[13] النسائي، الضعفاء والمتروكين، ط 1، (143).
[14] البرقاني، سؤالات البرقاني، ط1، (93).

وقد ذهب الألباني إلى تجويد حديثه[4].

والذي يظهر موافقة ابن حجر رحمه الله تعالى على حكمه على أبي صخر بأنه صدوق يهم، وذلك لأن أحمد وابن معين وإن ضعفاه، فقد قال أحمد مرة أخرى " لا بأس به "، ووثقه ابن معين مرة وقال "ليس به بأس" مرة ، ورغم جزم النسائي بتضعيفه، فيقابله توثيق الدارقطني وابن حبان، فالأحوط في حاله أن يكون صدوقا، ويحمل تضعيف من ضعفه على أنه وقف له على أخطاء، لكنها لا تنزله عن درجة الصدق، فيكون الصدق في أصل حاله ، وإثبات الوهم نظرا لما أخطأ فيه من روايات.

وأما توثيق الحاكم له بناء على أن الشيخين احتجا به، فليس الحال كذلك، إذ لم يحتج به سوى مسلم ، أما البخاري فقد أخرج له تعليقا.

ثانيا: أبو حازم المدني : هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج التمار المدني، (وثقه أحمد وأبو حاتم)[5]، وابن معين[6] والعجلي[7] والنسائي[8] وابن خزيمة[9]، وقال ابن حجر"ثقة عابد"[10].

فهو ثقة لا شك فيه، غير أنه لم يسمع من أبي هريرة، فقد (قال يحيى بن صالح الوحاظي: "قلت لابن أبي حازم: أبوك سمع من أبي هريرة؟ قال: من حدثك أن أبي سمع من أحد من الصحابة غير سهل ابن سعد فقد كذب"، وقال الدارقطني: "لم يسمع من أبي هريرة شيئا")[11].

فوائد: 1- رغم أن حديث أبي صخر في درجة الحسن للاختلاف في حال أبي صخر تبعا لمن يحسن حديث المتكلم فيه مع تعديل بعض أئمة الجرح والتعديل، كابن القطان الفاسي وابن حجر، إلا إنه قد أُنْكِرَ عليه هذا الحديث بعينه إذ ذكره ابن عدي في الكامل على أنه من منكراته[12] ووافقه ابن طاهر[1] على ذلك.

=

[1] ابن عدي، الكامل، ط 1، (70/3).

[2] ابن حبان، الثقات، ط 1، (188/6).

[3] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (1546).

[4] الألباني ، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ط 1، (71/6).

[5] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (159/4).

[6] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (275/11)

[7] العجلي، الثقات، ط 1، (2116)

[8] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط 1، (22/22)

[9] ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط 1، (25/22)

[10] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط 1، رقم (2489).

[11] المزي، تهذيب الكمال، ط 1، (275/11).

[12] ابن عدي، الكامل، ط1، (70/3).

2 – إن الحديث منقطع لأن أبا حازم المديني لم يسمع من أبي هريرة.

=
[1] ابن طاهر المقدسي، ذخيرة الحفاظ، ط1، (5677).

المطلب الثالث: الرواة المتكلم فيهم ، ووثقهم الحاكم ، والراجح ضعفهم

8 – عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان:

استشهد به الحاكم في تقوية حديث الوليد بن مسلم في ذكر الأسماء الحسنى " إن لله تسعة وتسعين اسما، وذكر الأسماء ..، فقال بعد رواية حديث الوليد :

"قد خرجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله، وذكر الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر ابن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب، ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين، عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعا، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله.. " ثم ساق حديث عبد العزيز بن الحصين، وقال : وعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ثقة، وإن لم يخرجاه، وإنما جعلته شاهدا للحديث الأول"[1].

عبد العزيز بن الحصين، هو عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان أبو سهل من أهل مرو، وثقه الحاكم، وصحح حديثه، مع أن الحال في عبد العزيز بن الحصين على خلاف هذا من كل وجه، حتى قال ابن حجر : "متفق على ضعفه"[2]، فقد قال ابن المديني : " بلاء من البلاء وضعفه جدا"[3]، وقال ابن معين : " ضعيف"[4]، وفي رواية ابن الجنيد : " ليس بشيء[5]، وفي رواية : " ليس بشيء، لا يسوي حديثه فلسا"[6]، وقال أبو زرعة الدمشقي : "عبدالعزيز بن الحصين من يأخذ عنه، فقال : أما أهل الحزم فلا يفعلون"[7]، وقال صالح جزرة، " ضعيف الحديث " [8]، وقال البخاري : " ليس بالقوي عندهم"[9]، وقال أبو زرعة : " لا يكتب حديثه"[10]،

---

[1] الحاكم ، المستدرك ، ط 1 ، (41).
[2] ابن حجر، التلخيص الحبير، ط 1، (319/4).
[3] الخطيب، تاريخ بغداد، ط 1، (439/10).
[4] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (380/5).
[5] ابن الجنيد، السؤالات، ط 1، (296).
[6] الخطيب، تاريخ بغداد، ط 1، (438/10).
[7] أبو زرعة الدمشقي، التاريخ، ط 1، (277).
[8] الخطيب، تاريخ بغداد، ط 1، (439/10).
[9] البخاري، الضعفاء الصغير، ط 1، رقم 225).
[10] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (380/5).

وقال أبو حاتم :" ليس بقوي منكر الحديث، وهو في الضعف مثل عبدالرحمن بن زيد بن أسلم"[1]، وقال مسلم مسلم : "ذاهب الحديث"[2]، وقال النسائي، " متروك الحديث"[3]، وقال ابن حبان : " كان ممن يروي المقلوبات المقلوبات عن الأثبات والموضوعات عن الثقات، وأشبه حديثه ما روى عن الزهري إلا الشيء بعد الشيء، ولا يجوز الاحتجاج به بحال من الأحوال"[4]، وقال ابن عدي: " وعبد العزيز بن الحصين بيِّن الضعف فيما يرويه"[5]، يرويه"[5]، وقال الدارقطني : " ضعيف"[6]، وقال الذهبي : " ضعفه يحيى والناس"[7]، وقد رد ابن حجر توثيق الحاكم لعبد العزيز قائلا: " جزمه بأن عبد العزيز ثقة، مخالف لمن قبله، فقد ضعفه يحيى بن معين والبخاري .. وأبو حاتم وغيرهم، حتى قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات".

فائدة : حديث عبد العزيز بن الحصين في الأسماء الحسنى بطوله والذي استشهد به الحاكم وصححه، قد ضعفه العقيلي[8]، والخطابي[9]، والبيهقي[10]، وأبو الحسن بن جناد [11]، وابن الملقن[12]،وقال الجوزجاني: "غريب"[13]، وضعفه ابن حجر.

وأصل الحديث والذي هو من رواية الوليد بن مسلم واستشهد له الحاكم بحديث عبد العزيز بن الحصين كذلك معلول بالإدراج، وقد حكى ابن تيمية[14]، والصنعاني[15] اتفاق أهل العلم بالحديث على ذلك.

---

[1] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (380/5).
[2] ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط 1، (109/2).
[3] النسائي، الضعفاء والمتركون، ط 1، رقم (391).
[4] ابن حبان، المجروحين، ط 1، (138/2).
[5] ابن عدي، الكامل، ط 1، (503/6).
[6] الدارقطني، السنن، ط 1، (164/1).
[7] الذهبي، المغني في الضعفاء، ط 1، (297/2).
[8] الجوزجاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ط1، (194/1).
[9] الخطابي، شأن الدعاء، ط1، (99).
[10] البيهقي، الأسماء والصفات، ط1، رقم (10).
[11] ابن الملقن، البدر المنير، ط1، (486/9).
[12] المصدر نفسه، (481/9).
[13] الدارمي، تاريخ ابن معين، ط1، (883) .
[14] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ط1، ، (379/3)، (383/6).
[15] الصنعاني، سبل السلام، ط1، (554/2).

9 – فضيل بن سليمان النميري:

صحح له الحاكم حديثه عن موسى بن عقبة، سمع عبيد الله بن سليمان، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"ما من عبد يعبد الله ولا يشرك به شيئا، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويجتنب الكبائر إلا دخل الجنة" قال: فسألوه ما الكبائر؟ قال:"الإشراك بالله، والفرار من الزحف، وقتل النفس"، فقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه"[1].

فضيل بن سليمان هو النميري البصري، ضعفه ابن مهدي[2]، وابن معين[3]،(وأبو زرعة وأبو حاتم)[4]، وصالح جزرة، وقال: "منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير"[5]، وضعفه أبو داود، وقال: "ذهب فضيل بن سليمان والسمتي إلى موسى بن عقبة فاستعارا منه كتابا فلم يرداه"[6]، وضعفه النسائي[7]، (وابن قانع، قانع، وقال الساجي: "كان صدوقا وعنده مناكير")[8]، وخرج له البخاري ستة أحاديث توبع فيها [9]، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال ابن حجر: "صدوق له خطأ كثير"[11].

والظاهر ضعف فضيل بن سليمان إذ المجرحون كثر وهم عبد الرحمن بن مهدي وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وصالح جزرة، وأبو داود، والنسائي وابن قانع، ولم يحسن القول فيه إلا الساجي ومع ذلك فلم يوثقه، بل قال : صدوق وعنده مناكير، فأحسب أن الساجي قصد الصدق أي في دينه، وأن المناكير من حفظه، وهذا أولى كي يوافق قول الساجي قول من سبقه من العلماء، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات فلم أتبين وجهه، إلا أن يكون ما رآه من تخريج البخاري له في المتابعات، إذ أخرج له ستة أحاديث، فاستأنس بذلك في وضعه في الثقات، وقد تقدم بيان أن التخريج للراوي متابعة لا يجعله من شرط الصحيح، مع ما تقدم

---

[1] الحاكم ، المستدرك ، ط 1 ، (60).
[2] الآجري، سؤالات الآجري أبا داود، ط 1، (322).
[3] الدوري، تاريخ ابن معين، ط 1، (4093).
[4] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط 1، (72/7).
[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (292/8).
[6] الآجري، سؤالات الآجري أبا داود، ط 1، (322).
[7] النسائي، الضعفاء والمتروكين، ط 1، (494).
[8] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، (292/8).
[9] انظر ، البخاري ، الجامع الصحيح ، ط 1 ، (2838) ، (3134)، (3826)، (7357) ، (6414) ، (3247).
[10] ابن حبان، الثقات، ط 1، (216/7).
[11] ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، (5427).

من كلام العلماء فيه.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله تعالى، فقد تم البحث، وأسأله سبحانه أن يكون صوابه أكثر من خطئه، وأن يتجاوز عما فيه من خطأ، إنه هو الغفور الرحيم، وقد ظهرت النتائج الآتية:

1 – تنوع درجات الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج له الحاكم في المستدرك، بين من اختلف فيه، والصواب فيه التوثيق، ومن اختلف فيه والصواب فيه الصدق، أو الصدق مع قيد ما، أو الضعف المحقق.

2 – يقع للحاكم التصحيح، لمن ضعفه علماء الجرح والتعديل البتة ، كتصحيحه لعبد الله بن سلمة الهمداني، وفضيل بن سليمان النميري، وعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان .

3 – إن الحاكم لا يفرق بين الأصول والمتابعات في تخريج الشيخين للراوي.

4 –تنوع الحكم الإجمالي في ضوء كلام أئمة الجرح والتعديل على الرواة بحسب الاختلاف فيهم كالآتي : ثلاثة من الثقات، وأربعة في درجة الصدق، واثنان من الضعفاء.

5 – من وثقهم الحاكم والراجح فيهم التوثيق: عياش بن عباس القتباني، والحسين بن واقد، وعبدالله بن بريدة.

6 – من وثقهم الحاكم والراجح أنهم في مرتبة الصدوق بقيد: يحيى بن أبي سليم أبو بلج؛ صدوق ربما أخطأ، وعبد الله بن سلمة المرادي؛ صدوق تغير حفظه لما كبر، وصالح بن رستم، صدوق كثير الخطأ، وحميد بن زياد الخراط صدوق يهم.

7 – من وثقهم الحاكم والراجح ضعفهم: عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، وفضيل بن سليمان النميري.

التوصيات

1–الاهتمام بالمستدرك، وتخصيص الدراسات المتنوعة عنه، وبخاصة منهجه في الجرح والتعديل، واختيار الصحيح.

2 – الاهتمام برواة الحاكم الذين صحح لهم في المستدرك، وفيهم خلاف بين علماء الجرح والتعديل.

3 – الاهتمام بمذاهب العلماء الذين رأوا أن الصحيحين لم يفتهما من الصحيح إلا القليل، وعلاقة ذلك باختياراته للرواة ودرجاتهم، ومذهبه فيهم.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] *Ibn Abī Ḥātim, □Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs al-Tamīmī al-Rāzī, al-jarḥ wa-al-ta□dīl,* al-Ṭab□ah al-ūlá, (al-Hind : Dā□irat al-Ma□ārif al-□Uthmānīyah, 1371h / 1952m).

[2] *Ibn Abī Shaybah, □Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Abī Shaybah al-□Absī al-Kūfī, al-Kitāb almuṣannaf fī al-aḥādīth wa-al-āthār,* taḥqīq : Muḥammad □Awwāmah, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār al-Qiblah, Mu□assasat □ulūm al-Qur□ān, 1407h / 2006m).

[3] *Ibn al-Ṣalāḥ, □Uthmān ibn □Abd al-Raḥmān, ma□rifat anwā□ □ulūm al-ḥadīth,* taḥqīq : □Abd al-Laṭīf al-Hamīm, Māhir Yāsīn al-Faḥl, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār al-Kutub al-□Ilmīyah, 1423h / 2002M).

[4] *Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad ibn Ḥibbān ibn Mu□ādh al-Tamīmī, al-iḥsān fī Taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān, tartīb : al-Amīr □Alā□ al-Dīn □Alī ibn Balabān al-Fārisī,* taḥqīq : Shu□ayb al-Arna□ūṭ , al-Ṭab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1408h / 1988m).

[5] *Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad ibn Ḥibbān ibn Mu□ādh al-Tamīmī, al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍu□afā□ wa-al-matrūkīn,* taḥqīq : Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Sūriyā : Dār al-Wa□y, Ḥalab, 1396h).

[6] *Ibn Ḥajar al-□Asqalānī, Aḥmad ibn □Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ḥajar, Taqrīb al-Tahdhīb,* taḥqīq : Muḥammad □Awwāmah, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Sūriyā : Dār al-Rashīd, 1406h /, 1986m).

[7] *Ibn Ḥajar al-□Asqalānī, Aḥmad ibn □Alī ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ḥajar, Tahdhīb al-Tahdhīb,* al-Ṭab□ah al-ūlá, (al-Hind : Maṭba□at Dā□irat al-Ma□ārif al-niẓāmīyah, 1326h).

[8] *Ibn Sa□d, Muḥammad ibn Sa□d ibn Manī□ al-Hāshimī al-Baghdādī, al-Ṭabaqāt al-Kubrá,* taḥqīq : Iḥsān □Abbās, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār Ṣādir, al-Ṭab□ah al-ūlá, 1968m).

[9] *Ibn Ṭāhir al-Maqdisī, Muḥammad ibn Ṭāhir, Abū al-Faḍl al-Maqdisī, shurūṭ al-a□immah al-sittah,* taḥqīq : Muḥammad Zāhid al-Kawtharī, Dār al-Kutub al-□Ilmīyah, Bayrūt, Lubnān, 1405h, 1984m.

[10] *Ibn □Adī, □Abd Allāh ibn □Adī al-Jurjānī, al-kāmil fī ḍu□afā□ al-rijāl,* taḥqīq : □Ādil Aḥmad □Abd al-Mawjūd, □Alī Muḥammad Mu□awwaḍ , al-Ṭab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār al-Kutub al-□Ilmīyah, 1418h / 1997m).

[11] *Ibn □Asākir, □Alī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh, Tārīkh Dimashq,* taḥqīq : □Amr ibn Gharāmah al-□Amrawī, al-Ṭab□ah al-ūlá, (Sūriyā : Dār al-Fikr lil-Ṭibā□ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī□, 1415h / 1995m).

[12] *Ibn Kathīr, Ismā□īl ibn □Umar ibn Kathīr al-Qurashī al-Baṣrī thumma al-Dimashqī, tafsīr al-Qur□ān al-□Aẓīm,* al-muḥaqqiq : Sāmī ibn Muḥammad Salāmah, al-Ṭab□ah al-thāniyah, (Dār Ṭaybah lil-Nashr wa-al-Tawzī□, 1420h /

1999M).

[13] *Ibn Kathīr, Ismā□īl ibn □Umar ibn Kathīr al-Dimashqī, al-Bā□ith al-ḥathīth sharḥ ikhtiṣār □ulūm al-ḥadīth, sharḥ wa-taḥqīq, Abū al-Ashbāl Aḥmad Muḥammad Shākir,* □Ināyat : Maktab al-Ajhūrī lil-Baḥ th al-□Ilmī wa-taḥ qīq al-Turāth, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-al-Tawzī□, 1435h).

[14] *Abū Zur□ah al-Rāzī, □Ubayd Allāh ibn □Abd al-Karīm, Abū Zur□ah al-Rāzī wa-juhūduhu fī al-Sunnah al-Nabawīyah, al-ḍu□afā□,* taḥ qīq : Sa□dī ibn Mahdī al-Hāshimī, D Ṭ, (al-Sa□ūdīyah : □Imādat al-Baḥ th al-□Ilmī bi-al-Jāmi□ah al-Islāmīyah, 1402h / 1982m).

[15] *Al□ājry, Abū □Ubayd, Su□ālāt Abī □Ubayd al□ājry Abā Dāwūd al-Sijistānī fī al-jarḥ wa-al-ta□dīl*, Maktabat Dār al-Istiqāmah (Bayrūt, Mu□assasat al-Rayyān lil-Ṭ ibā□ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī□).

[16] *Aḥmad ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī, al-□ilal wa-ma□rifat al-rijāl, riwāyah □Abd Allāh ibn Aḥmad,* taḥ qīq : *Waṣī Allāh ibn Muḥammad □Abbās, al-Ṭab□ah* al-thāniyah, (al-Sa□ūdīyah : Dār al-Khānī, 1422h / 2001M).

[17] *Aḥmad ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī, al-□ilal wa-ma□rifat al-rijāl, riwāyah al-Marūdhī, wa-Ṣāliḥ ibn Aḥmad, wa-al-Maymūnī, wa-aḥādīth wa-ḥikāyāt 515– 583,* taḥ qīq : Abū □Umar Muḥ ammad ibn □Alī al-Azharī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (al-Qāhirah : al-Fārūq al-ḥ adīthah, 1430h / 2009M).

[18] *Aḥmad ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī, al-Musnad,* taḥ qīq : Shu□ayb al-Arna□ūṭ , □Ādil Murshid, wa-ākharūn, ishrāf : D □Abd Allāh ibn □Abd al-Muḥ sin al-Turkī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1421h / 2001M).

[19] *al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā□īl ibn Ibrāhīm ibn al-Mughīrah ibn bardizbah al-Ju□fī, al-Jāmi□ al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar,* taḥ qīq : Muṣ ṭ afá Dīb al-Bughā, al-Ṭ ab□ah al-thālithah, (Bayrūt : Dār Ibn Kathīr, 1407h / 1987m).

[20] *al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā□īl ibn Ibrāhīm ibn al-Mughīrah ibn bardizbah al-Ju□fī, al-ḍu□afā□ al-Ṣaghīr,* taḥ qīq : Maḥ mūd Ibrāhīm Zāyid, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Ḥalab : Dār al-Wa□y, 1396H).

[21] *al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā□īl ibn Ibrāhīm ibn al-Mughīrah ibn bardizbah al-Ju□fī, al-tārīkh al-kabīr,* Ṭ ubi□a taḥ ta Murāqabat : Muḥ ammad □Abd al-mu□īd Khān, D. Ṭ, (al-Hind : Dā□irat al-Ma□ārif al-□Uthmānīyah, D. t).

[22] *al-Barqānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ghālib, Su□ālāt al-Barqānī lil-Dāraquṭ nī,* taḥ qīq : □Abd al-Raḥ īm Muḥ ammad Aḥ mad al-Qashqarī, D. Ṭ, (Bākistān : kutub khānah Jumaylī, 1404h).

[23] *Aljwzjāny, Ibrāhīm ibn Ya□qūb ibn Isḥāq al-Sa□dī aljwzjāny, Abū Isḥāq, aḥwāl al-rijāl,* al-muḥ aqqiq : □Abd al-□Alīm □Abd al-□Aẓ īm albastwy, Dār al-Nashr : Ḥadīth akādmy-Fayṣ al Ābād, Bākistān.

[24] *al-Ḥākim al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn □Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Ḥamdawayh al-Nīsābūrī, al-Mustadrak □alá al-ṣaḥīḥayn,* taḥ qīq : Muṣ ṭ afá □Abd al-Qādir □Aṭ ā, (Bayrūt : Dār al-Kutub al-□Ilmīyah, 1411h / 1990m).

[25] *al-Khaṭ īb al-Baghdādī, Aḥmad ibn □Alī ibn Thābit ibn Aḥmad al-Baghdādī, Tārīkh Baghdād,* taḥ qīq : Muṣ ṭ afá □Abd al-Qādir □Aṭ ā, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār al-Kutub al-□Ilmīyah, 1417H).

[26] *al-Khaṭ īb al-Baghdādī, Aḥmad ibn □Alī ibn Thābit ibn Aḥmad ibn Mahdī al-Khaṭ īb al-Baghdādī, Muwaḍḍiḥ awhām al-jam□ wa-al-tafrīq,* al-muḥ aqqiq : D. □Abd al-Mu□ṭ ī Amīn Qal□ajī, al-Nāshir : Dār al-Ma□rifah – Bayrūt, al-Ṭ ab□ah : al-ūlá, 1407h.

[27] *al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn □Uthmān ibn qāymāz, Siyar A□lām al-nubalā□,* taḥ qīq : majmū□ah min tḥ qyqyn bi-ishrāf al-Shaykh Shu□ayb al-Arnā□ūṭ , al-Ṭ ab□ah al-thālithah, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1405h / 1985m).

[28] *al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn □Uthmān ibn qāymāz, mīzān al-i□tidāl fī Naqd al-rijāl,* taḥ qīq : □Alī Muḥ ammad al-Bajāwī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār al-Ma□rifah lil-Ṭ ibā□ah wa-al-Nashr, Lubnān, 1382h / 1963M).

[29] *al-Suyūṭ ī, □Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī,* ḥ aqqaqahu : Abū Qutaybah naẓ ar Muḥ ammad al-Fāryābī, al-Ṭ ab□ah al-thāniyah, (al-Mamlakah al-□Arabīyah al-Sa□ūdīyah : Maktabat al-Kawthar, 1415h).

[30] *al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Salāmah ibn □Abd al-Malik al-Azdī, sharḥ mushkil al-Āthār,* taḥ qīq : Shu□ayb al-Arna□ūṭ , al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1415h / 1494m).

[31] *al-□Ajalī, Aḥmad ibn □Abd Allāh ibn Ṣāliḥ al□jlá, ma□rifat al-thiqāt min rijāl ahl al-□Ilm wa-al-ḥadīth wa-man al-ḍu□afā□ wa-dhikr madhāhibahum wa-akhbāruhum,* taḥ qīq : □Abd al-□Alīm □Abd al-□Aẓ īm al-Bastawī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (al-Sa□ūdīyah : Maktabat al-Dār, 1405h / 1985m).

[32] *al-□Aqīlī, Muḥammad ibn □Amr, al-ḍu□afā□ al-kabīr,* taḥ qīq : □Abd al-Mu□ṭ ī Amīn Qal□ajī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : al-Maktabah al-□Ilmīyah, 1404h / 1984m).

[33] *al-□Alā□ī, Ṣalāḥ al-Dīn Abū Sa□īd Khalīl ibn Kaykaldī ibn □Abd Allāh al-Dimashqī, almkhtlṭ yn,* al-muḥ aqqiq : Rif□at Fawzī □Abd al-Muṭ ṭ alib, □Alī □Abd al-Bāsiṭ Mazīd, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1417h / 1996m).

[34] *Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad ibn Ḥibbān ibn Mu□ādh ibn ma□bda, al-Tamīmī,* al-thiqāt, Ṭ ubi□a b□□ānh : Wizārat al-Ma□ārif lil-ḥ ukūmah al-□Ālīyah al-Hindīyah, taḥ ta Murāqabat : al-Duktūr Muḥ ammad □Abd al-mu□īd Khān mudīr Dā□irat al-Ma□ārif al-□Uthmānīyah, al-Nāshir : Dā□irat al-Ma□ārif al-□Uthmānīyah bḥ ydr Ābād aldkn al-Hind, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, 1393h / 1973m.

[35] *al-Mizzī, Yūsuf ibn □Abd al-Raḥmān, Tahdhīb al-kamāl fī Asmā□ al-rijāl,* taḥ qīq : Bashshār □Awwād Ma□rūf, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1400h /, 1980m).

[36] *Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī, al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-□Adl □an al-□Adl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh □alayhi wa-sallam,* taḥ qīq : Muḥ ammad Fu□ād □Abd al-Bāqī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Dār

Iḥ yā□ al-Turāth al-□Arabī, 1412h / 1996m).

[37] *al-Mu□allimī, □Abd al-Raḥmān ibn Yaḥyá, al-Tankīl bi-mā fī Ta□nīb al-Kawtharī min al-abāṭ īl,* taḥ qīq : Muḥ ammad Nāṣ ir al-Dīn al-Albānī, Zuhayr al-Shāwīsh, □Abd al-Razzāq Ḥamzah, al-Ṭ ab□ah al-thāniyah, (Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī, 1406h / 1986m).

[38] *al-Nisā□ī, Aḥmad ibn Shu□ayb ibn □Alī al-nisā□ī, al-sunan al-Kubrá,* taḥ qīq : Ḥasan □Abd al-Mun□im Shalabī, Ashraf □alayhi : Shu□ayb al-Arnā□ūṭ , qaddama la-hu : □Abd Allāh ibn □Abd al-Muḥ sin al-Turkī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, 1421h / 2001M).

[39] *al-Nisā□ī, Aḥmad ibn Shu□ayb ibn □Alī al-nisā□ī, al-ḍu□afā□ wa-al-matrūkīn,* taḥ qīq : Maḥ mūd Ibrāhīm Zāyid, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (Ḥalab : Dār al-Wa□y, 1396h).

[40] *al-Haythamī, □Alī ibn Abī Bakr ibn Sulaymān al-Haythamī, Majma□ al-zawā□id wa-manba□ al-Fawā□id,* taḥ qīq : Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, al-Ṭ ab□ah al-ūlá, (al-Qāhirah : Maktabat al-Qudsī, 1414h / 1994m).